

محضر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عدد 35

تاريخ الاجتماع: الخميس 04 مارس 2021

- جدول الأعمال:

- المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بتمويل كل من المرفأ المالي ومناطق تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب (140 و 141 و 143 و 144-2020)،
- المصادقة على رأي اللجنة حول مقترح القانون عدد 134-2020 المتعلق بعمال الحضائر.

الحضور:

- الحاضرون: 14
- المعتذرون: 03
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 04

المداولات:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الخميس 04 مارس 2021 استهلتها بالمصادقة بأغلبية الحاضرين على مشاريع القوانين المتعلقة بتمويل كل من المرفأ المالي ومناطق تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب (140 و 141 و 143 و 144-2020) وتفويض المصادقة على تقارير هذه المشاريع إلى مكتب اللجنة. كما تمت المصادقة على رأي اللجنة حول مقترح القانون عدد 134-2020 المتعلق بعمال الحضائر واحالته على مكتب المجلس.

وفي ما يتعلق بأهمية الدور الرقابي للجنة، اعتبر النواب أنّ دور اللجنة يجب أن لا يقتصر على مجرد المصادقة على اتفاقيات القروض بل يجب تفعيل عملها الرقابي لحلحلة الإشكاليات والصعوبات الاقتصادية على غرار تكثيف الزيارات الميدانية إلى المؤسسات العمومية التي تشكو من صعوبات مالية وإلى للمشاريع التنموية الكبرى التي تشكو صعوبات في التنفيذ ، هذا بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لكيفية استهلاك القروض التي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب.

ودار نقاش، أكد من خلاله النواب على أن يكون هناك هدف واضح وتكون مخرجات الزيارات الميدانية للمؤسسات العمومية ناجعة وبتأءة وليست لمجرد التشخيص، حيث أكدوا على ضرورة أن يتم مد اللجنة قبل أية زيارة بكافة المعطيات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة ومخطط انقاذها وذلك ليتسنى للنائب تشخيص الوضعية وإيجاد الحلول الكفيلة لتجنب انهيار هذه المؤسسات.

واتفق النواب على الشروع في الزيارات الميدانية من خلال برمجة زيارات إلى كل من شركة اسمنت أم الاكليل بالكاف وشركة فسفاط قفصة وزيارة لبعض المشاريع المعطلة بصفاقس على أن يتم إضافة مقترحات أخرى لاحقا.

ونظرت اللجنة في مقترح القانون المتعلق بضبط الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وشروط منحها وارتأت ضرورة التمعن فيه واستدعاء جهة المبادرة لتقديم التوضيحات الضرورية في شأنه في الجلسة المقبلة للجنة.

من جهة أخرى، تطرق أعضاء اللجنة إلى ضرورة برمجة جلسة استماع إلى وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار للتداول حول كيفية تمويل عدد من النفقات المضمنة بالميزانية على غرار عمال الحضائر وكلفة كل الاتفاقيات الاطارية التي تم امضائها خلال هذه الفترة خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد وانخفاض التقييم السيادي إلى B3 من قبل وكالة "موديز" والذي سيكون له تداعيات سلبية على عدة أصعدة أهمها صعوبة الخروج على الأسواق المالية لتعبئة الموارد لتمويل الميزانية، وأضافوا أن سيتم تخصيص جلسة الاستماع أيضا إلى التداول حول كيفية التعاطي مع الاصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، هذا بالإضافة إلى أنه سيتم التطرق إلى أهمية تشريك نواب اللجنة في اعداد الميزانية التعديلية لسنة 2021.

مقرر اللجنة:

رئيس اللجنة: